

مؤسسات التعليم العالي في السودان: تحديات الحرب وتحديات ما بعدها

***Higher Education Institutions in Sudan: Challenges of War
and Post-War Challenges***

د. إيمان بشير نور الدائم: علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، كلية النهضة الجامعية، السودان

Dr. Iman Basheer Nour Aldaem: Sociology and Anthropology, University
College of Renascence, Sudan

Email: dremanbahsier@gmail.com

الملخص

تتناول هذه الورقة الآثار السلبية للحرب الحالية في السودان وبيئة ما بعد الحرب على مجمل أوضاع التعليم العالي في السودان وذلك من حيث النفقات التعليمية والبنى التحتية والالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا. وذلك لسببين: أولاً، من المرجح أن تؤدي الحرب إلى إعاقة تراكم رأس المال البشري والتنمية الاقتصادية من خلال تدمير نظام التعليم في الدولة وخسارة البنية التحتية والأساتذة والموظفين. ثانياً، وهو الأقل ضرراً، احتمالات مواجهة نقص في الأموال المخصصة للتعليم العالي والعالم معاً بسبب الظروف الاستثنائية لما بعد الحرب. باستخدام المتاح من بيانات التعليم العالي في السودان ومتابعتي اللصيقة، بطبيعة عملي، لتأثيرات الحرب الجارية حالياً على التعليم العالي، إضافة إلى مقابلات عديدة أجريتها خلال فترة الحرب الحالية مع اساتذة وطالاب وموظفين تأثروا بالحرب، تم إجراء بعضها عبر الهاتف، لا سيما مع مخبرين رئيسيين، سوف تحاول هذه الورقة، من جهة، رصد الآثار الرئيسية لهذه الحرب على مجمل عملية التعليم العالي في السودان، كما ستحاول، من الجهة المقابلة، رصد التحديات الممكنة التي من المرجح أن تواجهها هذه العملية التعليمية بعد انتهاء الحرب وعودة الاستقرار. تستخلص الورقة نتائج أولية تشير إلى دعم قوي لفكرة أن الحرب مدمرة لنظام التعليم العالي في السودان ولبنياته الأساسية من حيث خفضها للنفقات المتاحة وخفضها لمعدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية والجامعات وزيادتها لهجرة الأساتذة والموظفين. ومن النتائج كذلك أن فكرة خفض الأموال المتاحة للتعليم العالي خلال وبعد الحرب ستكون جذابة للحكومة القادمة مما سيلقى عبئاً إضافياً على مؤسسات التعليم العالي الحكومية. وتسلط هذه النتائج الضوء على أهمية إدخال معالجات هيكلية على مؤسسة التعليم العالي السودانية وإشراك القطاع التعليم الأهلي في معالجات مرحلة ما بعد الحرب.

الكلمات المفتاحية: مؤسسة التعليم العالي، تحديات الحرب

Abstract:

This paper addresses the negative effects of the current war in Sudan and the post-war environment on the overall conditions of higher education in Sudan. It explores factors such as educational expenditures, infrastructure, university enrollment, and higher institutes. There are two

main reasons for this examination. First, the war is likely to hinder the accumulation of human capital and economic development by destroying the education system, infrastructure, and losing teachers and staff. Second, there is a possibility of facing a shortage of funds allocated for both higher and general education due to the exceptional post-war circumstances.

Utilizing available higher education data in Sudan and my close monitoring of the ongoing war's impact on higher education, supplemented by numerous interviews conducted with professors, students, and employees affected by the war, some of which were conducted via phone, particularly with key informants. This paper aims to document the major effects of the war on the overall higher education process in Sudan. Simultaneously, it seeks to identify the potential challenges that this educational process is likely to face after the war ends and stability returns.

The paper draws preliminary conclusions indicating strong support for the idea that war is destructive to Sudan's higher education system and its fundamental structures, evidenced by reduced available expenditures, lower rates of enrollment in secondary schools and universities, and increased migration of teachers and staff. The results also suggest the notion of reducing available funds for higher education during and after the war may be attractive to the incoming government, placing an additional burden on government higher education institutions.

These findings underscore the importance of introducing structural reforms to Sudan's higher education institution and involving the private education sector in post-war recovery efforts.

Keywords: Higher education institution, challenges of war

١. مقدمة

تؤثر الحروب على المجتمع تأثير عميقاً ويكون تأثيرها أبعد على مؤسسات التعليم العالي في كل مجتمع وذلك لتعقد عمل هذا القطاع المنغرس في مجتمع أوسع يتبادل معه التأثير والتأثر. في السودان ظلت مؤسسات التعلم العالي مرتبطة بالإطار السياسي الذي تعمل فيه، فقد لعبت جامعات الخرطوم وأم درمان الإسلامية وجامعة جوبا سابقاً وغيرها من الجامعات، خلال الحقب السياسية المختلفة، أدواراً سياسية متعاضمة قبل وبعد استقلال السودان، بل لقد أسهمت جامعة الخرطوم مع رصيفاتها الأخريات في التغيير الفعلي للأنظمة السياسية بالبلاد، كما حدث في ثورة أكتوبر ١٩٦٤ وثورته إبريل ١٩٨٥.

وعلى الرغم من الحقيقة القائلة بأن الحروب الأهلية قد رافقت تاريخ السودان المعاصر منذ قبيل استقلاله^(١)، إلا أنه استطاع أن يطور بنية تحتية متميزة في مجال التعليم العالي وإدارة عملياته وأنشطته، وأسهمت في رفع مستوى تأهيل الكادر السوداني في مختلف المجالات خدمة لقضايا التنمية بالبلاد. لقد جعلت هذه البنية التحتية التي تم تطويرها في مجال التعليم العالي ومؤسساته، جعلت من السودان مركزاً متقدماً للتعليم في شرق أفريقيا وفي حزام الساحل الأفريقي، وجعلت منه وجهة تعليمية مرموقة في محيطه.

وفي ذات الوقت، ظلت الاضطرابات السياسية بالبلاد تلقي بظلالها السالبة على عمل مؤسسات التعليم العالي في العاصمة والولايات في الفترات السابقة، وبالذات في مرحلة الحرب الجارية حالياً (نوفمبر ٢٠٢٣)، تلك الحرب التي أدت إلى الإيقاف التام لعمل كافة مؤسسات التعليم العالي بالبلاد، رغم عدم تأثر بعض هذه المؤسسات، على نحو مباشر، بالأحداث الجارية في عاصمة البلاد، وولايات كردفان ودارفور.

(١) بدأت الحرب الأهلية الأولى قبل استقلال السودان في ١٨ أغسطس ١٩٥٥، أي قبيل تحقيق الاستقلال بأربعة أشهر، واستمرت إلى اليوم بدرجات متفاوتة من الشدة والحدة، ولم تشهد البلاد إسكاتاً تاماً لأصوات البنادق إلا عقب اتفاقية أديس أبابا في مارس من العام ١٩٧٢، لتعود الحرب بعد أحد عشر عاماً للاشتعال مجدداً في مايو ١٩٨٣ عندما تمردت الكتيبة (١٠٥) في مدينة بور معلنة استئناف الحرب الأهلية السودانية في نسختها الثانية إلى أن انتهت بعقد اتفاقية السلاح السودانية الشاملة في العام ٢٠٠٥، وهي التي أفضت إلى تقسيم السودان إلى دولتين في يوليو ٢٠١١.

تجادل هذه الورقة بأن الحرب الجارية حالياً في السودان، لم تؤد فقط إلى إيقاف العملية التعليمية في السودان، وتدمير جزء مقدر من بنيانها وقدرتها وزيادة معدلات الهجرة لأعضاء هيئات التدريس والإداريين بها، ولكنها أثرت وستؤثر أيضاً على نحو مباشر على مستقبل التعليم العالي في السودان من حيث الحاجة إلى إعادة تأسيس البنى الأساسية واستعادة هيئة التدريس والطواقم الإدارية وتنفيذ دور وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بشكل كامل، وذلك بسبب خسارة رأس المال البشري، وهو التحدي الذي سوف يحتاج الكثير من الوقت والجهد.

تحاول هذه الورقة تحقيق هدف ذي شقين، فهي ستحاول، من جهة، تلمس الأثر الذي تركته الحرب الجارية حالياً على مؤسسات التعليم العالي في السودان وعلى العملية التعليمية برمتها، كما ستحاول، من الجهة الأخرى، استشراف التحديات التي سوف تواجهها هذه المؤسسات بعد استعادة النظام وحكم القانون في البلاد.

تنتهج الورقة مدخلاً نظرياً كلياً (Holistic) ينظر إلى المؤسسات الاجتماعية بوضعها في حالة عمل تكاملي يؤدي وظائف اجتماعية عديدة ضرورية لتوازن المجتمع الكلي، وتكون هذه العلاقة ديناميكية تقضي في نهاية الأمر إلى التغير الاجتماعي (Social Change)، وقد تؤدي في بعض الحالات إلى اضطراب التوازن الاجتماعي بسبب عدم قدرة المجتمع على احتواء (Accommodate) الصراع الذي يجري فيه (Harper, 2011). في النموذج البنائي الوظيفي تعتبر الصراعات عناصر خارجية تشجع توائم الأجزاء في تقدمها لتحقيق توازن جديد، وفقاً لهذا الفهم فإن النظام السياسي الذي ظل مضطرباً منذ أربعة أعوام في السودان، أثر بدوره على استقرار المؤسسات الاجتماعية العديدة التي من بينها مؤسسة التعليم العالي والتي توقفت الآن بالكامل تقريباً (Dalaimo, 1999: 15).

قمت بجمع البيانات الخاصة بهذه الدراسة من مصادر ثانوية عديدة تمثلت في كتابات حديثة تناولت ذات الموضوع وكتابات بعض الأكاديميين ومقالات صحفية تناولت تأثير الحرب على مؤسسات التعليم العالي، كما اعتمدت كذلك على وبيانات صحفية أصدرتها تبارعاً وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ونقاشات دخلت فيها مع متخصصين في منصة للتواصل الاجتماعي، إضافة إلى مقابلات أجريتها مع مُخبرين مفتاحيين يعملون في المجال الأكاديمي في السودان، يضاف ذلك إلى

متابعتي الشخصية لتطور الأحداث كأستاذة جامعية وعميدة لكلية جامعية^٢ تأثرت بصورة مباشرة بالأحداث الجارية حالياً.

سوف يحاول القسم الثاني من الورقة إعطاء لمحة عامة عن تطور التعليم العالي بالسودان والتحديات التي واجهها، وانتهاءً بالظروف التي مرَّ بها بعد حراك ديسمبر ٢٠١٨. أما الجزء الثالث فسوف يناقش التأثير الذي تركته الحرب الحالية على مؤسسات التعليم العالي، وسوف يحاول الجزء الرابعة من الورقة رسم الخطوط الرئيسية للتحديات التي سوف يواجهها التعليم الحالي حال انتهاء الحرب في المراحل القادمة، أما الجزء الخامس، الخاتمة، من الورقة فهو عبارة عن تلخيص مقتضب لأهم نقاشاتها وعرض لأهم النتائج التي انتهت إليها.

٢. التعليم العالي في السودان: التطورات والتحديات

بعد استقلال السودان، أُعيد تسمية كلية غردون الجامعة باسم "جامعة الخرطوم"، والتي تعتبر مؤسسة التعليم العالي الأعرق في السودان. ثم توالى مؤسسات التعليم العالي تباعاً مثل جامعة أم درمان الإسلامية التي أنشئت كمعهد علمي أهلي على نسق الأزهر الشريف في العام ١٩١٢، ثم جامعة القاهرة فرع الخرطوم في العام ١٩٥٦، ثم جامعة الجزيرة في العام ١٩٧٥، ثم جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا التي بدأت باسم معهد الكليات التكنولوجية في العام ١٩٧٥، ثم توالى بعد ذلك إنشاء والمعاهد العليا إلى أن وصلنا إلى مرحلة التسعينات، كانت ثورة الإنقاذ الوطني (١٩٨٩-٢٠١٩) قد استلمت الحكم حديثاً في انقلاب عسكري أطاح بالحكومة المدنية. وشرعت فوراً في عقد مؤتمرات متخصصة للعديد من الجوانب المهمة في ذلك الوقت، وكان من بينها قضايا التعليم العالي، فخرج المؤتمر الذي عقد في العام ١٩٩٠ بمقررات عديدة، من بينها الشروع فوراً في "تنوير" التعليم العالي وكسر "صفويته" بافتتاح العديد من الجامعات الإضافية وزيادة نسب القبول في الجامعات الموجودة أصلاً فيما عُرف حينها بثورة التعليم العالي (موسى، ٢٠٠٤).

كانت رؤية الدولة آنذاك أنه لا يمكن خدمة قضايا التنمية في بلد مثقل بتحديات التخلف مع استمرار سياسات تحافظ على صفوية التعليم العالي، حين كان حوالي ٦٪ فقط من الطلاب المتقدمين لامتحانات الشهادة السودانية يحظون بفرص الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي قبل العام ١٩٨٩

^٢ كلية النهضة، السودان.

(الأمين، ٢٠٢٣)، كما كانت معظم مؤسسات التعليم العالي تتمركز في العاصمة، ربما باستثناء جامعتي جوبا والجزيرة، مما حرم مناطق واسعة من أقاليم السودان وولاياته من التأثير المجتمعي الإيجابي لوجود جامعة تمارس مسؤوليتها الاجتماعية ومنفتحة على المجتمع في تلك المناطق، وكان من الأسباب التي قدمت كمبرر لثورة التعليم العالي حينها أن جزءاً ممن لا يجد فرصته للالتحاق بمؤسسات تعليمية في دول مجاورة ويحتاج إلى تحويل مبالغ كبيرة بالعملة الصعبة لم تكن حكومة السودان في ذلك الوقت قادرة على تلبيتها. فكان قرار إعلان ثورة التعليم العالي في ديسمبر ١٩٨٩ هو الرد على هذه التحديات التي رسمها مؤتمر قضايا التعليم العالي، وكان من بين بنود القرار إضافة جامعات جديدة وإضافة كليات جديدة للجامعات الموجودة أصلاً وتوسيع القبول في مؤسسات التعليم العالي الموجودة بدرجة كبيرة.

برغم التحديات الكبيرة التي واجهتها هذه الاستراتيجية الجديدة في التعليم العالي والمآخذ العديدة التي أخذت عليها (بانقا، ٢٠١٦)، إلا أنها حققت طفرة كبيرة في أعداد المقبولين كل عام، ونشرت الجامعات على المستوى الأفقي وأدخلت تخصصات جديدة، ولكنها بالمقابل خلقت تحديات كبيرة كان من بينها تراجع كفاءة مؤسسات التعليم العالي بالسودان في توفير خدمات تعليمية مميزة لهذه الأعداد الكبيرة من الطلاب والطالبات المقبولين، لاسيما في ظل تراجع البنى المادية والتنظيمية لاستيعاب هذا العدد، كما شكلت قضايا التعريب وإسكان الطلاب والطالبات تحديات مستجدة. وتمت مخاطبة هذه القضايا الأخيرة من خلال انشاء الصندوق القومي لدعم الطلاب الذي استطاع أن يشيد عدداً كبيراً من مجموع السكان الطلاب والطالبات في معظم مدن السودان، كما استطاع توفير الدعم الاجتماعي للكثيرين منهم مما ساعدها على إكمال دراستهم (عثمان، ٢٠٠٣).

ورغم التحديات التي صاحبت ذلك التوسع، إلا أنه نجح - على الأقل - في تثبيت مؤسسات تعليم عالٍ أخذت في النمو والاستقلال الذاتي شيئاً فشيئاً، كما فتحت ذات السياسة كذلك الاستثمار في مجال التعليم العالي، فرأينا العديد من مؤسسات التعليم العالي الخاصة يتم انشاؤها وتأخذ بدورها في النمو والتطور، وذلك تماشياً مع فلسفة النظام الاقتصادية آنذاك، والتي كانت تتادي بafساح المجال أمام القطاع الخاص لارتياح كافة مجالات الخدمات والحلول محل الدولة، أو المشاركة الواسعة معها، في تقديم في مختلف الخدمات، بما فيها خدمة التعليم العالي، من أجل إتاحتها بصورة أكبر وأكثر جودة جنباً لجنب مع مؤسسات الدولة.

ورغم الصعوبات التي رافقت تلك الفترة، إلا أن كثيراً من هذه الجامعات والمعاهد العليا استطاعت أن تثبت نفسها وتستقل بدرجة كبيرة عن الإشراف المباشر للدولة، وأصبحت تقدم خدماتها في ثقة، والجدير بالذكر أن كل ولاية من ولايات السودان الثماني عشرة كانت قد حظيت بجامعة حكومية واحدة على الأقل، مع استمرار وجود معظم هذه المؤسسات التعليمية في الخرطوم وبعض الولايات الأكثر نمواً وكثافة سكانية.

ورغم التأثير الكبير لهذه المؤسسات على التنمية في السودان عموماً وعلى تطوير رأس مالي بشري قادر على المساهمة في شتى مجالات العمل التنموي بالبلاد، إلا أن التوسع الكبير في العمل التنموي الذي كان متوقفاً لم يحدث، وصار واضحاً، مع مرور الوقت، انعدام الربط بين التطورات في مجال التعليم العالي ومجالات التنمية المطلوبة والتقلبات في سوق العمل، فزادت أعداد المتخرجين في مختلف التخصصات التي لم يكن لبعضها أي صلة بسوق التوظيف الفعلي، بينما استمرت الأزمات الاقتصادية التي دخلت فيها الدولة والتي أفضت إلى تراجع كبير في فرص التوظيف الحقيقية التي يتيحها السوق، الأمر الذي زاد من مشكلات البطالة المباشرة والمُقنَّعة بدرجات بدت واضحة وتتقدم باستمرار مع ازدياد حدة الأزمة الاقتصادية في البلاد بعد انسحاب حوالي ٧٥٪ من الآبار المنتجة للنفط مع استقلال جمهورية جنوب السودان في يونيو ٢٠١١ (أحمد، ٢٠١٩: حسن، ٢٠١٤).

ومهما يكن من أمر، فقد نمت العديد من مؤسسات التعليم العالي لتصبح مراكز كبيرة ومستقرة لتقديم الخدمات التعليمية - ليس في السودان فحسب - وإنما في الإقليم كذلك، مما جعل بعضها ذا سمعة طيبة اتسعت لتشمل الإقليم الذي يقع فيه السودان أيضاً، فأصبحت تلك المؤسسات وجهة للطلاب من شرق أفريقيا ومنطقة الساحل الأفريقي للدراسة في شتى المجالات، قبل تفجر الأحداث الأخيرة. كان هناك ما بين ثمانية إلى عشرة ألف طالب وطالبة من دولة نيجيريا وحدها في مؤسسات التعليم العالي السودانية، وقس على ذلك الطلاب والطالبات من تشاد والنيجر ومالي وإثيوبيا وإريتريا وجزر القمر وغيرها من البلدان.

كان الوجود الواضح لآلاف الطلاب الأجانب يسهم بصورة واضحة في الدخل القومي ويسهل الكثير على ميزانيات هذه المؤسسات، وهو كذلك يسهم في زيادة قوة السودان الناعمة في إقليمه، ويزيد من تأثيره الخارجي، لأن عدداً كبيراً من هؤلاء المتخرجين في مؤسسات التعليم العالي السودانية

ظلوا مرتبطين بالسودان والسفارات السودانية في بلدانهم، كما عملوا في تشجيع المزيد من الطلاب والطالبات على التفكير في المؤسسات السودانية كوجهة ممكنة لإكمال تعليمهم العالي^(٣).

٣. مؤسسات التعليم العالي أثناء وبعد الحراك

بعد الحراك الجماهيري ديسمبر ٢٠١٩، دخلت البلاد حالة متواصلة من الاضطرابات السياسية اتسمت بالصراع المتواصل بين مختلف مكونات الفترة الانتقالية، كما تميزت كذلك باستمرار الاحتجاجات الشعبية في الطرقات بدرجات متفاوتة، وهو الاضطراب الذي استمر إلى لحظة اندلاع الحرب الأخيرة في ١٥ أبريل ٢٠٢٣. لقد أفضى عدم الاستقرار السياسي والاضطراب الأمني المستمر في الحواضر والأرياف على السواء إلى مشكلات كبيرة شهدتها مؤسسات التعليم العالي إبان تلك الفترة، كان من بينها توقف العديد من تلك المؤسسات لفترات طويلة بسبب الاحتجاجات الشعبية المتواصلة، كما تراكمت العديد من الدفعات، بلغت في بعض الجامعات الثلاث دفعات في مستوى واحد، مثلما حدث مع جامعة الخرطوم، يضاف إلى ذلك التقلبات التي عرفت إدارات العديد من الجامعات والإقالات والاستقالات الكثيرة التي حدثت داخل الجامعات بين أعضاء هيئة التدريس، كل ذلك كان جزءاً من الاضطراب المستمر داخل هذه المؤسسات خلال تلك الفترة.

يضاف ذلك إلى غموض الرؤية وعدم وضوح الاستراتيجية بالنسبة لسياسات التعليم العالي عموماً خلال هذه الفترة العصيبة، وتلك سمة أساسية من سمات الفترات الانتقالية عموماً، وقد انشغلت رئاسة الوزارة باحتواء التحولات السياسية الكبيرة التي حدثت، وحاولت التأقلم معها وتخفيف آثارها السالبة، كما كان عليها أيضاً إطفاء حرائق الاحتجاجات التي حدثت لأسباب مختلفة، من منسوبي الوزارة سواء من الطلاب والطالبات أو من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات أو العاملين بها خلال ذات الفترة.

أثرت هذه التطورات على استقرار العملية التعليمية وجودتها، إذ أن الغياب المستمر للطلاب عن قاعات الدرس إضافة إلى الاضرابات المتكررة عن العمل للكادر الأكاديمي والموظفين والعمال بسبب مطالب فئوية تتعلق بالرواتب ومستحقات الخدمة وتحسين ظروف العمل، وربما مطالب سياسية أخرى، أدى هذا الواقع إلى ارتفاع تكلفة العملية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي بالنسبة لمعظم

^٣ معلومات تلقيتها من رئاسة الوزارة في العام ٢٠٢٢.

الطلاب والطالبات وأسرهم، لا سيما مع استمرار ضبابية الصورة بالنسبة لمستقبل هؤلاء الطلاب والطالبات في ظل استمرار تداعيات الأزمة السياسية في البلاد وانسداد أفق الحلول لها على المدى المنظور.

لذلك، أثر عدد كبير من الأسر أن ينقلوا أبناءهم وبناتهم من الجامعات الحكومية إلى الجامعات الخاصة التي كانت قد أظهرت قدراً أقل من الاضطراب والبُعد النسبي عن التأثير المباشر بالعمل السياسي - وإن كان الإغلاق طويل الأجل قد أثر على عملها هي الأخرى - كما كانت خيارات البعض هي البحث عن فرص لدراسة أبنائهم وبناتهم خارج البلاد، وكان كل ذلك تعبيراً عن مبلغ خيبة الأمل التي استشعرها الجميع بشأن انتهاء الحرب واستمرار الدراسة في مؤسسات التعليم العالي.

كانت الأحداث بالفعل قد ألحقت دماراً واسعاً بالعديد من مؤسسات التعليم العالي، وكانت جامعة الخرطوم في مقدمة تلك الجامعات التي تضررت من الاضطرابات المتكررة التي كانت تجري في محيط القيادة العامة للجيش القريبة من الجامعة، والتي بسببها انتهك المتظاهرون والقوات الأمنية حرمة مباني جامعة في أحيان كثيرة، وتم نهبها من قبل المتفلتين وأدى ذلك إلى خسارتها ما قدرته إدارتها بحوالي ١٣٥ مليون دولار^٤، وتلك خسارة فادحة لجامعة حكومية مثل جامعة الخرطوم سوف تحتاج وقتاً طويلاً لتعويضها.

٤. الحرب وأثرها على مؤسسات التعليم العالي

لقد أغلقت الحرب عملياً فور اندلاعها يوم ١٥ أبريل ٢٠٢٣ جميع مؤسسات التعليم العالي بالبلاد، ثم أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قراراً قضى بإيقاف الدراسة بجميع مؤسسات التعليم العالي في أغسطس ٢٠٢٣، وذلك لحيثيات كثيرة منها أن بعض المنشآت الخاصة بالتعليم العالي كانت قد تحولت إلى ثكنات عسكرية بديلة احتلتها قوات الدعم السريع بعد أن تعرضت لمقار ومعسكرات قواتها حول العاصمة للقصف من قبل الطيران العسكري للجيش السوداني، وكان الخروج

^٤ <https://t.ly/YFUN4> تمت زيارته في ٢١/١٠/٢٠٢٣

من المرافق المدنية العامة – بما فيها مؤسسات التعليم العالي – هو الشرط الذي ظلت تضعه الحكومة السودانية على طاولة التفاوض في جولاتها المختلفة بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية.

كانت الجامعات التي تقع مقارها في المناطق القريبة من ساحات المواجهات المباشرة هي الأكثر تضرراً من بين رصيفاتها، لا سيما تلك التي في العاصمة الخرطوم، فبحسب الإحصاءات، تعرضت البنى التحتية والقاعات والمعامل والمكتبات لتخريب واسع النطاق في العديد من هذه الجامعات، كما تعرضت منقولات وعربات هذه المؤسسات للنهب، وتعرضت العديد من المكتبات للحرق المتعمد، كما حدث لمكتبات جامعة الأحفاد وجامعة أم درمان الإسلامية ومكتبة مركز محمد عمر بشير في جامعة أم درمان الأهلية وغيرها من مكتبات الجامعات الأخرى.

جاء في بيان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الصادر في أغسطس ٢٠٢٣ أن الوزارة فقدت عدداً من منسوبيها بسبب الأحداث، كما ذكرت، في ذات البيان، أن التخريب الكلي أو الجزئي كان قد لحق بعدد ١٠٤ مؤسسة تعليمية حكومية أو أهلية أو خاصة أو تتبع لمراكز البحوث ومنشآت الصندوق القومي لرعاية الطلاب، بالإضافة إلى ما أصاب رئاسة الوزارة نفسها التي اشتعلت النيران في بعض طوابقها بعد استهدافها بالقصف المباشر، فأتلقت الكثير من محتوياتها، أضف إلى ذلك بحسب بيانات الوزارة، أن عدداً كبيراً من المكتبات والورش والقاعات والمعامل قد لحقتها الأضرار الكبيرة بسبب الحرق والنهب في العديد من ولايات السودان.

صورة رقم (١)

حريق مبنى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالخرطوم



المصدر: الحاكم للخدمات الصحفية (rb.gy/fvcmkk)

كان نصيب ولاية الخرطوم الأكبر من حيث التدمير الذي أصاب مؤسسات التعليم العالي فيها، فبحسب بيان الوزارة المشار إليه أعلاه، تضررت جميع الجامعات الحكومية بكلياتها، بجانب أكثر من عشر جامعات خاصة وجامعتين أهليتين وعشرين كلية جامعية، أما في الولايات الأخرى فقد تأثرت ست جامعات حكومية بكلياتها بأعمال النهب والتخريب، وقد تمت سرقة كل وسائل النقل والحركة في هذه الجامعات المذكورة، كما تم إتلاف وتدمير كبير في مبانيها، كما تمت سرقة كل وسائل النقل والحركة في هذه الجامعات أيضاً، يضاف ذلك إلى إتلاف ممنهج لمسكن أعضاء هيئة التدريس والعاملين وممتلكاتها في العديد من مناطق العاصمة والولايات المتأثرة بالحرب تأثيراً مباشراً (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠٢٣).

أفاد المحاضر بالجامعات السودانية "دونتاي" (٢٠٢٣) أن البيانات الخاصة بالدمار الذي أصاب بنية مؤسسات التعليم العالي والتي قدمها بيان الوزارة هي صحيحة بشكل كبير، وأضاف إليها تلك الأضرار التي لحقت بمؤسسات التعليم العالي في أقاليم دارفور وكردفان، وأشار إلى أن هناك وثائق ومستندات مهمة للطلاب في عدد من المؤسسات تعرضت للحرق بشكل كامل، فضلاً عن نهب المعامل وتدميرها. كما أشار صلاح الدين (٢٠٢٣) إلى أن الأضرار التي وقت على الجامعات

الحكومية والخاصة كبيرة للغاية، فضلاً عن توقف العام الدراسي الجامعي لنحو سبعة أشهر في ظل عدم التكهّن بانتهاء أمد الحرب، وهو الأمر الذي جعل العام الدراسي الجامعي معرضاً لخطر كبير.

وفي ورقة ضافية قدمها عبد اللطيف (٢٠٢٣) عن الخسائر التي لحقت بالتعليم العالي بسبب الحرب، أشار إلى أن (٣٨) جامعة حكومية و(١١٩) مؤسسة تعليم عالي خاصة قد تضررت بالأحداث الجارية بدرجات متفاوتة، وأضاف أن هناك (٦٥٠) ألف طالب وطالبة شهدت قبولهم في الجامعات الحكومية والأهلية والخاصة، وأشار إلى أن (١٢٠) من مؤسسات التعليم العالي الحكومي^٥ والتي قد توقفت عن العمل بسبب الحرب في الخرطوم وبعض الولايات في دارفور وكردفان، كما اعتبر أن (١٢) مؤسسة تعليمية تقع في مناطق غير آمنة في الوقت الحالي، وذكر أن هذه المائة والعشرين (١٢٠) مؤسسة المتوقفة المشار إليها تضم حوالي (٤٥٠) ألف طالب وطالبة تقدر نسبتهم بحوالي ٦٧٪ من إجمالي عدد طلاب وطالبات التعليم العالي بالبلاد. وأشار إلى أن استمرار الدراسة لهؤلاء الطلاب والطالبات بات مستحيلاً في ظل الأوضاع الحالية.

توضح الأرقام والشهادات أعلاه حجم الدمار الذي لحق بمؤسسات التعليم العالي بالبلاد في شهور الحرب التي انقضت، وهو دمار واسع المدى سيكون له أثره في إعاقة تعافي هذه المؤسسات مع وزارة التعليم العالي التي تشرف على هذه المؤسسات في الفترة القادمة.

الملاحظ أن توصيفات "ممنهج ومقصود ومتعمد" دائماً ما تتكرر في المقالات والكتابات والتعليقات الهادفة إلى مناقشة ما أصاب مؤسسات التعليم العالي من تخريب ونهب وتحريق، وبالفعل لوحظ أن هذا التخريب كان واسعاً في نطاقه ومتكرراً بدرجة تجعل القول بأنه أثر بسيط من آثار المواجهات المسلحة في العاصمة فقط، أمراً صعب القبول وبعيداً عن الاحتمال، بالذات إذا تمت مقارنة هذا التخريب بما أصاب المؤسسات المدنية الأخرى مثل منشآت الصحة والمياه والكهرباء وغيرها من المنشآت التي طالها التخريب بما أصاب مؤسسات التعليم العالي من تخريب كبير وجذري، وهو الأمر الذي يتطلب تفسيراً مقبولاً.

^٥ نلاحظ هنا الاختلاف بين هذه البيانات وتلك البيانات التي كانت قد قدمتها وزارة التعليم العالي حول المؤسسات التي توقفت.

وأحد التفسيرات الممكنة للاستهداف الكبير لمؤسسات التعليم العالي هو ما أرساه خطاب المظلومية السياسية والاقتصادية واسع الانتشار، الذي سبق بكثير هذه الحرب الجارية ومهد لها بغرس شعور الاستياء من الظلم الذي يرون أنه قد حاق بمناطقهم بسبب تهميشها في مجال التعليم العالي على وجه التحديد. ينتشر هذا الخطاب بين النخب السياسية ونسبة كبيرة من السكان في أطراف السودان البعيدة عن العاصمة القومية، ويركز على الاختلال التنموي بين المناطق الوسطى من السودان وأطرافه البعيدة، ويعزو هذه الاختلافات إلى ظلم تنموي مقصود خضعت له مناطق السودان المهمشة من قبل النخب النيلية التي تنتمي إلى الشريط النيلي في المنطقة الوسطى من البلاد، وحكمت السودان منذ استقلاله^٦.

بحسب هذا الخطاب، فإن أحد أكبر أوجه الظلم الذي لحق بأطراف السودان هو الظلم في عملية التعليم عموماً، وفي مجال التعليم العالي على وجه الخصوص، وهو التعليم الذي ظلت مؤسساته الرئيسية تتركز في المنطقة الوسطى من البلاد فترة طويلة منذ استقلالها، وكان هذا التعليم الذي حظي به أهل المركز وحرّم منه أهل الأطراف هو الرافعة التي مكنت لهذه النخب من فرض هيمنتها على مصير البلاد وتبعية أهلها، وتمكنت من إخضاع بقية أرجاء السودان سياسياً وإفكارها اقتصادياً، ولذلك يمكن القول بأن استهداف مؤسسات التعليم العالي في الخرطوم جاء بسبب ما تمثله من رمزية تحمل هذه المعاني، خاصة في ظل تقب الخطاب التبريري للحرب وتغييره من قبل قيادات الدعم السريع والمنصات الإعلامية الموالية لهم من الحرب كوسيلة أخيرة لاستعادة المسار الديمقراطي من الذين يرفضونه إلى محاربة النظام القديم وأنصاره الذين يسعون إلى استعادة سيطرتهم القديمة على أجهزة الدولة، ثم تحول الخطاب، وفقاً لصورته المعاصرة، إلى محاربة "دولة ٥٦"، وهي الدولة التي استمرت منذ استقلال السودان إلى اليوم، وكانت مسؤولة عن تهميش مناطق السودان الطرفية لصالح المركز، وحرمتها من الخدمات والتنمية الاقتصادية، وجعلتها ساحات للحروب بحسب هذا النوع من الخطاب^(٧).

(٦) rb.gy/4j4a1q تمت زيارته في 27/10/2023

(٧) بحسب موكانو (Mocanu, 2015: 15) يعرف الخطاب السياسي Political Discourse بأنه مجموعة من الاستراتيجيات الخطابية الرامية إلى التأثير على مواقف الجمهور المستهدف، وبهذا الوصف يصبح ليس من الضروري أن يكون الخطاب السياسي عقلياً أو موضوعياً أو حتى منسجماً مع الواقع أو المنطق أو التاريخ، ولكن من المهم أن يكون، في كل الحالات، مُقنعاً.

٥. مرحلة ما بعد الحرب وتحدياتها

سوف تكون إعادة تطبيع الحياة العامة هي أولى أولويات الحكومة في مرحلة ما بعد الحرب، لأن هناك الكثير من البنى التحتية، سواء الحضرية والريفية، قد تم تخريبها بدرجات متفاوتة، لا سيما في مجال المنشآت الخدمة والطرق والجسور ومرافق خدمات المياه والكهرباء، يضاف إلى ذلك المنشآت الصحية والتعليمية على اختلافها، وقد تحولت معظم منشآت التعليم العالي في مناطق الاشتباكات المباشرة إلى ثكنات عسكرية وهو الأمر الذي أصاب مرافقها بالكثير من التخريب. لذلك فسوف تكون إعادة إعمار ما دمرته الحرب واستعادة مؤسسات الدولة وبنيتها الإدارية والتنفيذية هي في مقدمة أولويات مرحلة ما بعد الحرب، ومن بين تلك المؤسسات ستكون مؤسسات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي فقدت بدورها الكثير من منشآتها ووثائقها - بحسب بيانها آنف الذكر الذي أصدرته - مما سيغني أن البناء التنظيمي والمؤسسي فيها سوف يحتاج إلى بعض الوقت لتكون قادرة على مواجهة التحديات التي يفرضها الواقع المعاصر.

وسوف تُطرح مطالبات زيادة الاستثمار الحكومي في التعليم العام والعالي، وعلينا أن نتذكر أن الدولة قد ظلت تنتهج ما يُعرف بسياسة التمويل المحلي - أي المختلط - لمؤسسات التعليم العالي الحكومية، ويتمثل ذلك في تمويل الفصل الأول تحت صيغة "الدعم"، وهو تمويل يكفي، بالكاد، لسداد مرتبات العاملين في هذه المؤسسات، أما بنود الصرف الأخرى للميزانية، فتقوم الجامعة المعنية بمقابلة التمويل لها من مواردها الذاتية أياً كانت، بالنظر إلى هذا التمويل الجزئي لمؤسسات التعليم العالي قبل الحرب، فإنه من المؤكد أن الدولة عبر وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، لن تكون قادرة على مواجهة تكلفة الدمار الكبير الذي أصاب مؤسسات التعليم العالي والذي يتطلب زيادة بنود الصرف التي تنتظر هذا القطاع الحيوي الذي أصيب بأضرار كبيرة، لا سيما وأنها لم تستطع أن تلتزم بالإنفاق على بنود التنمية لتضمن تطوير البنية التحتية في هذه المؤسسات الحكومية قبل الحرب الحالية.

وسيكون ذلك الإحجام عن التمويل الكامل لمقابلة تحديات مؤسسات التعليم العالي ما بعد الحرب من قبل الحكومة الانتقالية مؤكداً بالنظر إلى أن الحكومة سوف تتجاذبها مسؤوليات إعادة إعمار ما دمرته الحرب في كافة القطاعات التي سوف يكون القطاع العسكري والأمني هو من بين أهمها لضرورات تهدئة الأوضاع وفرض حكم القانون، وهو العمل الذي سوف يكون عاجلاً، ويتطلب

الكثير من الموارد بالنظر إلى انتشار السلاح وحالة التعبئة والانفلات التي ستخلفها الحرب الجارية حالياً في العديد من المناطق البعيدة عن وجود السلطة المباشرة، ولكل ذلك نفقات كبيرة لا بد من مقابلتها من قبل الحكومة الانتقالية التي وعدت بها المؤسسة العسكرية حال استعادة الاستقرار في البلاد، وهي الحكومة التي سوف تكون تحت ضغوط تقليص الإنفاق على المجالات الخدمية عموماً، بما في ذلك مؤسسات التعليم العالي، لصالح الإنفاق العسكري والأمني.

سوف تسعى عدد من مؤسسات التعليم العالي الحكومية إلى تحميل المجتمع جزءاً من تكاليف إعادة التأهيل وإعمار البنى التحتية التي تدمرت فيها، وذلك بزيادة الرسوم المقررة على الطلاب والطالبات فيها، وهي الاستراتيجية التي سوف يحد منها كثيراً حقيقة أن أوضاع معظم السودانيين بعد هذه الحرب ستكون حرجة للغاية من الناحية الاقتصادية، وستكون الأسر، لا سيما في المناطق التي تأثرت مباشرة بالحرب، معنية بإعادة بناء ما دمرته الحرب واسترجاع ما تم نهبه وإتلافه من ممتلكاتها، ولذلك فسوف يكون من العسير عليها جداً توفير رسوم الدراسة ومصروفاتها التي كانت نفس هذه الأسر قادرة على توفيرها في السابق لأبنائها وبناتها الذين يكملون تعليمهم العالي في تلك المؤسسات، فضلاً عن زيادة هذه المصروفات في المرحلة القادمة.

على أي حالة، تنتظر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مهام عاجلة وأساسية، أهمها بالطبع العمل العاجل على استرجاع الكادر الأكاديمي والإداري الذي أثر جزء كبير منه المغادرة إلى بلدان أخرى طلباً لفرص العمل والاستقرار، وسيكون جزءاً مقدراً منهم قد تم فقدانه إلى الأبد بالنسبة إلى هذه المؤسسات إذا ما وجد ظروف توظيف أفضل، بينما سيكون جزءاً منهم جاهزاً للعودة إذا ما وُعدوا بتحسين أوضاعهم التي كانوا يعيشونها قبل الحرب، لا سيما وأن بيوتهم ومتعلقاتهم قد تم نهبها أو إتلافها أثناء هذه الأحداث، مما يجعلهم هم أنفسهم في حاجة إلى توفير أوضاعهم، وهؤلاء هم الثروة الحقيقية للتعليم العالي في السودان بما يملكون من خبرة في إدارة عمليات التعليم من خلال تلك المهارات التي راكموها في ذات مؤسسات التعليم العالي التي طالما عملوا بها، وستكون المحافظة على أعضاء هيئات التدريس على المدى البعيد تحدياً أساسياً، كي لا يغادروا إلى الخارج هم أنفسهم أسوةً بزملائهم وزميلاتهم ممن تأكدوا أن الأحوال عصية على الإصلاح.

وسيكون على الوزارة كذلك إعادة تأسيس البنى التحتية الأساسية التي لا غنى عنها للمضي بالعملية التعليمية إلى غايتها، يدخل في ذلك ترميم وتأثيث القاعات والمكتبات والمعامل والورش التي

تضررت بسبب الحرب في المرحلة السابقة، كما سوف تكون الوزارة مواجهةً كذلك بتحديات استعادة الثقة في مؤسسات التعليم العالي بالنسبة للطلاب الأجانب الذين كانوا يشكلون نسبةً كبيرةً من طلاب وطالبات بعض الجامعات ذات الشعبية في الإقليم الذي يقع فيه السودان، مثل جامعة أفريقيا العالمية وجامعة الخرطوم وغيرهما. كما يجب استعادة الثقة في هذه المؤسسات لتصبح جاذبةً مرةً أخرى للطلاب والطالبات الأجانب كما كانت في السابق.

ولمعالجة هذا الواقع المعقد الذي سيخلفه الحرب، لابد من العمل على تغيير طبيعة التعامل مع مؤسسات التعليم العالي الخاصة التي يجب أن يُنظر إليها كأحد الشركاء الأساسيين للعملية التعليمية في التعليم العالي في البلاد، بل كأحد عمودي هذه العملية، بدلاً من اعتبارها مصدراً للترُّج بالنسبة لوزارة التعليم العالي كما كانت تدل على ذلك إجراءات الفترة التي سبقت الحرب، ولذلك يجب أيضاً معالجة ظاهرة هروب رأس المال الوطني عن ارتياد مجال الاستثمار في التعليم العالي، وذلك بتقديم المزيد من المحفزات الاستثمارية التي تضمنت دخول مستثمرين جُدد برأس مال كبير إلى المجال، وذلك بعد أن أظهرت الحرب الحالية مدى الهشاشة التي تحيط بالاستثمار في مجال التعليم العالي بالنسبة لمن يفكرون في الدخول إلى مجاله، وهو مجال تُحقيق به بالفعل الكثير من التحديات، إضافة إلى قلة التعاون مع القطاع الخاص من قبل الوزارة والنظر إليه كمصدر إيرادي، كما كان عليه الحال في السابق.

بالنظر إلى حجم المهام المرتبطة بإعادة تأهيل ما دمرته الحرب الجارية حالياً، ونوعية التحديات المستجدة التي يجب على الحكومة الانتقالية لما بعد الحرب التعامل معها، إضافةً إلى التحديات المستجدة التي فرضت نفسها في الوقت الحالي على وزارة التعليم العالي، فإن التقدير الصحيح أنه لا يمكن التعافي التدريجي من الواقع الصعب الذي ستخلفه الحرب إلا بعد مُضي عامين دراسيين من العمل المضني والتنسيقي والتأهيلي في هذا القطاع الحيوي.

٦. الخاتمة

ظل التعليم العالي مؤثراً ومتأثراً بالتطورات السياسية في البلاد، وظل فاعلاً فيها، وقد تطور هذا القطاع في السنوات الأخيرة قبيل الحرب الحالية ليجعل من السودان أحد وجهات التعليم في القارة بعدد كلي للطلاب والطالبات في مجال التعليم العالي يربو على النصف مليون طالباً وطالبة. أوقفت الحرب الجارية حالياً (نوفمبر ٢٠٢٣) التعليم بالنسبة لهم، كما أصاب الخراب بدرجات متفاوتة معظم

مؤسسات التعليم العالي في البلاد، سواء الحكومية منها والأهلي والخاص، وألحقت الحرب دماراً كبيراً بنسبة بهذه المؤسسات الأساسية، وشردت أعضاء هيئة التدريس والموظفين والعمال بها. ويبدو أن استهداف مؤسسات التعليم بهذه الصورة الواضحة مقارنة بغيرها من المؤسسات المدنية كان بسبب تأثير مقاتلي قوات الدعم السريع بخطاب المظلومية السياسية والاقتصادية واسع الانتشار في غرب السودان، وهو المكان الذي جاء منه معظم مقاتلي هذه القوات.

بما أن الحل السياسي يبدو بعيداً في الوقت الحاضر، فإنه ليس هناك من أمل لاستئناف الدراسة، في صورتها التقليدية، في هذه المؤسسات في المدى المنظور، مما يجعل العديد من هؤلاء الطلاب والطالبات يستشعرون اليأس من مستقبلهم الدراسي، يأخذون في التفكير في بدائل أخرى، من بينها السفر إلى الخارج، وذلك للقادرين من بينهم.

ستكون مرحلة ما بعد الحرب بدورها مليئةً بالتحديات بالنسبة لقطاع التعليم العالي الذي عليه أن يوفر مصادر مالية مناسبة للإسهام في إعادة تأهيل المرافق المختلفة التي أصابها التدمير والتخريب في ظل حكومة انتقالية مرتقبة سوف تتجاذب ميزانيتها بنود متعلقة بالصرف الأمني والعسكري الضروري لاستقرار الأوضاع، ولذلك سوف تتأخر في قائمة أولويات الحكومة الانتقالية قضايا الاستثمار في رأس المال البشري الضروري لقضايا التنمية، كما أنه سيكون على وزارة التعليم العالي مساعدة المؤسسات المختلفة التابعة لها لاستعادة الكثير من البيانات ودعم هذه المؤسسات لاستئناف قدرتها على تقديم الخدمة التعليمية بصورة مقبولة، وبالنظر إلى حجم الدمار الذي حدث، فإنه لا يمكن إعادة الأمور إلى طبيعتها إلا بعد مضي عامين من التوقف النهائي للحرب الحالية، وبالطبع لن تتوقف الدراسة في هذين العامين، ولكنها ستكون محفوفة بكثير من التحديات التي يجب تجاوزها من خلال جهد كبير مبدع وخلاق، ولكن على أي حال لن تكون مؤسسات التعليم العالي السودانية قادرة على تطبيع الأوضاع فيها قبل مرور هذين العامين.

على أي حال، هناك خطوات عاجلة لابد من اتخاذها لتيسير عودة الأمور إلى طبيعتها في مجال التعليم العالي في السودان بأسرع ما يمكن، منها:

١- تفعيل دور اتحاد الجامعات السودانية والنظر إليه كبرلمان حقيقي للجامعات السودانية تتفاعل فيه وتناقش قضاياها وتقدم مقترحات الحلول الخاصة بها على نحو جماعي يرفد مؤسسات الدولة المعنية مباشرة وفي مقدمتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

٢- النظر إلى مؤسسات التعليم العالي الخاصة كشريك في العملية التعليمية وأحد عموديه في البلاد، سواءً بسواء، مع مؤسسات التعليم العالي الحكومية، وليست مصدراً للأرباح كما كانت عليه الحال قبل الحرب.

٣- إيقاب النشاط السياسي الطلابي بالجامعات خلال الفترة الانتقالية القادمة التي سوف تلي مرحلة الحرب الحالية وإلزام الطلاب بذلك إلى حين إكمال التشريعات الخاصة بهذا الأمر من قبل البرلمان.

٤- توجيه نداءات الدعم لعمليات التعليم العالي، وذلك بعد استقرار الأوضاع، لمختلف المنظمات الدولية والإقليمية والمانحين ذوي الصلة للإسهام في تعمير واستعادة جزء من البنية التحتية التي تخربت لمؤسسات التعليم العالي بالبلاد.

٧. المراجع:

المصادر العربية:

- أحمد، صلاح محمد ابراهيم. (٢٠١٩). سياسات التعليم العالي وأثرها على بطالة الخريجين في السودان في الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٨م).
- الأسباط، عثمان (٢٠٢٣/٩/٢). مستقبل مجهول لـ ٤٥٠ ألف طالب في ١٢٠ جامعة سودانية. الأندبندنت العربية. (t.ly/MknaF) تمت زيارته في ٢٧/١٠/٢٠٢٣
- حسن، كوثر عبد الرحمن (٢٠١٤) واقع الموارد البشرية في السودان ورقة بحثية منشورة ضمن أوراق المؤتمر "تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي /التحديات وآفاق المستقبل".
- حكومة السودان/ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (٢٠٢٣). بيان صحفي توضيحي حول الأضرار لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في فترة الحرب. ٢٧ أغسطس ٢٠٢٣: rb.gy/41w1ga. الخرطوم، السودان، ٧-٦ تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣.
- دونتاي، معتصم الزاكي، نقل عنه، الأسباط، عثمان (٢٠٢٣/٩/٢). مستقبل مجهول لـ ٤٥٠ ألف طالب في ١٢٠ جامعة سودانية. الأندبندنت العربية. (t.ly/MknaF) تمت زيارته في ٢٧/١٠/٢٠٢٣
- صلاح الدين، حمدي، نقل عنه، الأسباط، عثمان (٢٠٢٣/٩/٢). مستقبل مجهول لـ ٤٥٠ ألف طالب في ١٢٠ جامعة سودانية. الأندبندنت العربية. (t.ly/MknaF) تمت زيارته في ٢٧/١٠/٢٠٢٣

- عبد اللطيف، أمجد عثمان، نقل عنه، صلاح الدين، حمدي، (٢٥/٨/٢٠٢٣). مكتوبٌ إلى خادم الحرمين الشريفين العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز وولي العهد رئيس مجلس الوزراء سمو الأمير محمد بن سلمان. صحيفة السوداني. (t.ly/fC0C2) تمت زيارته في ٢٠٢٣/١٢/١
- عثمان، آدم إدريس محمد. (2003). الصندوق القومي لدعم الطلاب ودوره في رعاية الطلاب بالجامعات السودانية (Doctoral dissertation, جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية).
- موسى، سارة حسن (٢٠٠٤). التوسع في التعليم العالي وسوق العمل في السودان (١٩٩٠-٢٠٠٢)، مجلة جامعة الزعيم الزهري ٢٠٠٤. تم الوصول إليها في ١٥ أكتوبر ٢٠٢٣ وتجد على الرابط: rb.gy/t636rt
- الوليد، محمد الأمين (٢٠٢٣). أي مستقبل للتعليم العالي في السودان بعد الحرب؟ مجلة سودانايل الالكترونية (sudanile.com).

المصادر الإنجليزية:

- Harper, D. (2011). Structural functionalism. University of Leicester: School of Management. Management Journal, 25(6), 101-115.
- Dalaimo, D. M. (1999). Critical multiculturalism in the classroom: From theory to practice. University of Nevada, Las Vegas.
- Mocanu, M. (2015). Elements of political discourse pragmatics. Annals Constantin Brancusi U. Targu Jiu, Letters & Soc. Sci. Series, 8.
- Rusu, M. S. (2020). Street names through sociological lenses. Part I: Functionalism and conflict theory. Social Change Review, 18(Winter), 144-176.